المحاضرة الأولى: مفاهيم أولية

تعريف علم السياسة

العلوم السياسية هي تخصص أكاديمي يعنى بدراسة أنظمة الحكم بمفهومها العام.إلى غاية الربع الأول من القرن 20 لم تنفصل العلوم السياسية عن باقي العلوم الأخرى، وكان كل تخصص مثل الفلسفة(تنظير)، الاقتصاد، القانون، التاريخ والجغرافيا يدرسون كل بمنهجه الخاص السياسة، دون أن يتم توحيد أو استقلال لعلم السياسة، تقوم بوضع قوانين علمية لموضوع الواقع السياسي. لذلك حينها كان الحديث عن علوم السياسة وليس علم السياسة، أي كل تخصص يدرسه بطريقته الخاصة. هذا ما يفسر كيف أن علم السياسة يستعير الكثير من محتوياته ومناهجه من باقي العلوم الاجتماعية مثل الانثروبولوجيا، الاقتصاد، التاريخ، علم النفس وعلم الاجتماع. البعض يعتبر العلوم السياسة تحتل موقعاً مركزياً مادام حقائق باقي العلوم تقوم على الممارسة السياسية بالدرجة الأولى. بينما يرى البعض الآخر أن العلوم السياسية تحتل موقعاً تابعاً لباقي العلوم خصوصاً فيما يتعلق بالمفاهيم.

يمثل القانون العام(le droit public) مهد العوم السياسية، فمنه تفرع ليصبح تخصص قائم بذاته. يرى العديد من الباحثين الأمريكان(وهم الأكثر نشاطاً في هذا الميدان) أن العلوم السياسية تمثل علوم السلطة(la science du pouvoir)، وقد سبقهم في ذلك كل من أرسطو(Aristote) صاحب كتاب السياسة وأفلاطون(Platon) صاحب كاتب الجمهورية ميكافيلي(Machiavel) صاحب كتاب الأمير، وعالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر(Max Weber) الذي يعد أول من حاول وضع قوانين في تسير الأحزاب والسلطة السياسية.

لذلك فإنه حسب التقاليد الدراسية في إن علوم السياسة تختص في الدولة، والتي تعرف كمؤسسة عليا، ولها تفرعات إقليمية، منظمة وممثلة في أجهزة تحتكر الاستخدام القانوني للقوة(ماكس فيبر) داخلياً وخارجياً. والدولة بشكل عام تدمج بداخلها مجمل الظواهر السياسية. يهتم علم السياسة بالسلوكيات السياسية من أدنى مستوى وهو الجماعات المحلية والبلديات إلى أعلى مستوى وهو العلاقات الدولية والمؤسسات الأممية.

جذور علم السياسة

في البداية وجدت خطابات أخلاقية وفلسفية، تهدف لاقتراح ما هو أمثل، الكتابات الأولى حول السياسة تعود للعصور القديمة خصوصاً لدى الأغريق، أغلب الدارسين يرون في أرسطو السباق للمنظرين السياسيين، تحليله لمختلف أنظمة الحكم في كتابه السياسة، الذي يقدم تصنيف لأشكال الحكومات، حافظ على أهميته إلى غاية عصر الأنوار، أما أفلاطون في كتابه الجمهورية فإنه يقدم نظرته للمدينة الفاضلة.

ظهر لدى الرومان كتاب سياسيون وخطباء كبار أمثال سيسرون(Cicéron)، بينما أضاف رجل الدين القديس أوغسطين(saint Augustin) صاحب كتاب مدينة الله، وتوماس الألكويني(Thomas d'Aquin) بعض القيم المسيحية للممارسة السياسية. وفي التاريخ الإسلامي، اهتم بعض الدارسين بالسلطة بمنظور ديني، ومن أبرزهم الماوردي(الإمامة)، وابن تيمية(السياسة الشرعية)، غير أن أبرز من حاول أن يضع قوانين علمية للدولة، هو ابن خلدون، الذي تصور الدولة تمر بمراحل مختلفة مثلها مثل الكائن الحي.

وخلال عصر النهضة وضع ميكافيلي كتابه الأمير(1815) الذي يقدم فيه نصائح لكيفية الوصول للسلطة والاحتفاظ بها بكل الطرق. وخلال عصر الأنوار تبلورت أفكار الفلسفة السياسية، خصوصاً مع الانجليزي توماس هوبس(Thomas Hobbes)، صاحب كتاب العقد الاجتماعي(القرن 17)، وجون لوك(John Locke) الذي تحدث عن الحكومة الأرستقراطية في كتابه مقال حول الحكومة، وبرز في فرنسا كل من فولتير(Voltaire صاحب كتاب رسائل عن الانجليز)، وجون جاك روسو(Jean-Jacques Rousseau صاحب كتاب العقد الاجتماعي)، ومونتيسكيو(Montesquieu صاحب كتاب روح القوانين)، وأليكس دوتوكفيل(صاحب كتاب الديمقراطية في أمريكا) وفي ألمانيا ظهر الفلاسفة إمانويل كانط(Emmanuel Kant)، فريدريك هيجل(Hegel) ونيتشز (Friedrich Nietzsche) وكارل ماركس(Karl Marx). وكلهم حاولوا تفسير الواقع السياسي واقتراح نظم مثالية. وفي أمريكا برز كل من توماس جيفرسون(Thomas Jefferson) ألكسوندر هاملتون(Alexander Hamilton)، وجيمس ميدلسون(James Madison). وقد ساهموا في التنظير للنظام الأمريكي.

علم السياسية بمفهومه الحديث: علم السياسية بمفهومه الدقيق هو تجميع وتحليل العناصر التي لها علاقة بالدولة، وحسب منهج علمي، لأجل وضع قوانين ونظريات، تعمل على تبسيط

الظواهر السياسية هناك مقاربتين: الأولى تعمل على دراسة فعالية الوسائل المتبعة من السياسة، من أجل تحقيق أهداف محددة. الأخرى تتجه نحو المستقبل، وتحاول النظر بطريقة استشرافية وعملية لمسألة السلطة العمومية لأجل الوصول إلى إنجاح العملية السياسية.

الهدف من علم السياسية هو الوصول إلى استخلاص علم وصفي وتفسيري واستشرافي لظاهرة الدولة. في الولايات المتحدة ترعرع علم السياسة خلال الحرب العالمية الثانية، ومارس تأثير عميق على مختلف التخصصات. حيث تم تطبيق مناهج العلوم الاجتماعية، مثل صبر آراء الرأي العام، تحليل المحتوى، تقنيات الاحصاء، وطرق أخرى لجمع وتحليل منظم للمعطيات السياسية. وفي الظرف الحالي علم السياسة يستخدم طرق ومناهج متعددة مستخلصة من مختلف العوم، بما في ذلك العلوم الدقيقة كالرياضيات والإحصاء والحاسوب.

تعريف النظم السياسية(Régimes politiques, système politique)

النظم السياسية هو مفهوم قاعدي لأساليب تنظيم وممارسة السلطة السياسية، ومضمونه يحتوى أساساً قواعد القانون الدستوري، والقواعد التي لها علاقة بالسلطة والدولة. هذا ما يسمح بالتمييز بين أنماط التسيير للدولة، التي تختلف فيما بينها، من وجهة نظر دستورية(نظام برلماني، رئاسي، ملكي، ديكتاتوري...). بالنسبة للمصطلحات المستخدمة اليوم في هذا المجال تعود للعصور القديمة الإغريقية، غير أنه مفهوم الحكم الشمولي لم يظهر إلاّ خلال القرن الماضي. أرسطو في زمنه درس بشكل مقارن أنظمة حكم دول المدينة الإغريقية(150 مدينة)، ووضع ثلاث أشكال لأنظمة الحكم وهي: الملكية(la royauté ou monarchie) ، الارستقراطية والجمهورية. وأشكال للنظام الفاسد: الطغيان(la tyrannie)، الأقلية(oligarchie) إلى جانب الديمقراطية.

وأسلوب تصنيف أنظمة الحكم اليوم لا يزال يستند إلى تصنيفات القدماء الإغريق، جون جاك روسو يميز بين ثلاث أصناف لأنظمة الحكم: الديمقراطية، حينما يسمارس كل الشعب أو جزء كبير منه السيادة، الأرستقراطية، حينما تكون السيادة محصورة في أقلية، الملكية، حينما تكون الحكومة مركزة فيد يد حاكم واحد، والذي يمثل مصدر للسلطة ومنه يستمد الجميع سلطاتهم. بالنسبة لروسو كل شكل للحكم هو جيد في ظروف وحالات معينة. وحسبه فإن الديمقراطية تنطبق على الدول الصغيرة والفقيرة، الأرستقراطية بالنسبة للحالة الانتقالية، والملكية بالنسبة للدول الغنية والثرية.

علم السياسة الحالي يميز بين ثلاث أشكال لأنظمة الحكم: الديمقراطية التعددية، النظم التسلطية، والأنظمة الشمولية(الديكتاتوريات). الديمقراطيات التعددية تسمح بالاختلاف، النظم التسلطية تمنع الحريات العمومية، النظم الشمولية تعمل على توجيه تفكير المجتمع وقولبته.

وما يجب ملاحظتها في هذا الصدد أنه لا يوجد اتفاق بين الدارسين حول النظام الأمثل لكل الشعوب ولكل الحالات، كما أن المفاهيم الرائجة في مجال علم السياسة هي مفاهيم غربية، ومفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة في الغرب ليس بالضرورة هو نفس المفهوم في المجتمعات الشرعية كالصينية أو المسلمة. كما ينبغي الإشارة إلى أن التسميات قد لا تترجم المعاني الحقيقة للنظام القائم، فجمهورية كوريا الشمالية لا تحمل من الجمهورية إلا الاسم، فهي ذات نظام عسكري ديكتاتوري يتم فيها توارث السلطة في أسرة كيم جون كون الحاكمة منذ الخمسينيات من القرن الماضي. أما ملكية بريطانيا فهي لا تحمل أية معالم السلطة الحقيقية، وقد ساد النموذج الانجليزي: لملكية تملك ولا تحكم العديد من الدول المتقدمة(إسبانيا، بلجيكا، اليابان...).

الدولة وأشكالها:

الدولة هي جهاز للسلطة(pouvoir) السياسية، حيث تمارس سلطة(autorité) سيادتها على شعب في مجال حيز جغرافي محدد. حسب ماكس فيبر(Max Weber) الدولة تمثل محتكر الممارسة الشرعية للعنف. أي استخدام الإجبار على الشخص لأجل الالتزام بالقوانين التي تضعها الدولة، وفي دولة القانون يوضع القانون فوق الجميع حكام ومحكومين، ويطبق على كل الأفراد، الأمر الذي يحقق العدالة الاجتماعية، وفي حالة تعسف الدولة في استخدام القوة في إطار غير قانوني، أو أنها تقوم بتطويع القوانين بالشكل الذي يستجيب لممارسة تسلطها، فالدولة في هذه الحالة تصبح تعسفية، أو طاغية(tyrannique) بالمفهوم الإغريقي القديم.

بالنسبة للصعيد الخارجي ميزة الدولة الحديثة هي السيادة، أي تمتعها باستقلالها الكامل، واعتراف الدول بوجودها واحترامها لذلك الوجود.

عناصر الدولة:

تتشكل الدولة من ثلاث عناصر:

الأرض أو الإقليم: فلابد من حيز جغرافي توجد فيه الدولة وتمارس سلطتها وسيادتها، وداخل هذا الحيز الجغرافي الأرضي يوجد ما يسمى بالمجال الجوي(الأجواء الإقليمية)، وهو مجال خاص للدولة لا يمكن لدولة أخرى اختراقه إلا بإذن من الدولة صاحبة السيادة على ذلك الحيز،

مثلما أن الدولة المطلة على البحار لديها مجال بحري أو ما يسمى بالمياه الإقليمية التي تتميز عن المياه الدولية(مفتوحة للملاحة والصيد)، يمتد إلى عدة كيلومترات حسب الموقع وامتداد الدولة، وقد يكون للدولة مجال نهري في حالة وجود نهر يفصل بين دولتين(شط العرف على نهر دجلة بين العراق وإيران، نهر الأرغواي بين الأرغواي والبرغواي في أمريكا اللاتنية، نهر الدانوب بين رومانيا وبلغاريا)، بحيث حسب التقاليد مختلفة، لذلك تجند الجيوش وتضعها في النقاط الحدودية للدفاع من الأخطار الخارجية. كما يمكن للدولة أن تكون لها أقاليم لما وراء البحار، وهي عموماً مناطق مكتسبة بعيدة عن الوطن الأم (territoires métropolitains).

السكان: وهم مجموعة سكانية مستقرة في حيز جغرافي محدد، لذلك عادة ما يحملون خصوصيات جغرافية ترتبط بالأرض التي يعيشون فيها، كما يطبعون تلك الأرض بطبائعهم من خلال مختلف الأنشطة التي يمارسونها فيها. ينقسم سكان الدولة إلى نوعين: المواطنين والأجانب المقيمين، المواطنين وهم سكان البلاد الذين يتمتعون بالجنسية التي توفر لهم حقوق المواطنة وعلى رأسها الحق في الانتخاب والترشح لمختلف المناصب بما فيها رئيس الجمهورية، كما تضمن المواطنة مجموعة من الحقوق الأخرى مثل التعليم والصحة وتقلد مختلف الوظائف المدنية والعسكرية، إلى جانب الحماية من قبل الدولة سواء داخل أو خارج الوطن(رعايا الدولة). هناك عنصرين أساسيين يتم الاعتماد عليهما في الحصول على الجنسية وهما: الحق في الأرض، بالنسبة للمولودين في تلك البلاد، والحق في الدم، بالنسبة للذين ينحدر أبويهم أو أحدهم من تلك البلاد ويحملون جنسيتها. من بين سكان الدولة(إلى جانب المواطنين)، يوجد الأجانب المقيمين، وهم ليست لهم حقوق وواجبات المواطنة، ولكن يتمتعون بالحماية القانونية وفق الاتفاقيات الدولية. يمكن اكتساب الجنسية بالنسبة للأجانب المقيمين في البلاد لمدة معينة يحددها القانون، وبعد أن يستوفوا مجموعة من الشروط. وفي حالة اكتساب الجنسية يصبح الفرد يتمتع بحقوق المواطنة وواجباتها(الدفاع عن الوطن، دفع الضرائب، احترام القوانين...). وليس بالضرورة أن توجد علاقة بين الجنسية والوطنية(الروح الوطنية). يضاف إلى المواطنين في بعض الحالات وجود أقليات، هذه الأقليات قانونياً تتمتع بنفس حقوق وواجبات المواطنين من سكان الأغلبية، ولكن تطبيقياً قد تتعرض الأقلية لنوع من التهميش، بحيث ينظر إليها بنوع من الريبة، لذلك لا يمكن لها بتقلد بعض المناصب الحساسة، التي تكون حكر على مجتمع الأغلبية. وتنص القوانين الدولية على احترام خصوصيات الأقلية، وتمتعها بحق محافظتها على لغتها وثقافتها، بالمقابل يقع على عاتقها واجب الولاء للدولة والإخلاص لها.

السلطة السياسية أو الحكومة: وهي التي تمارس السلطة على أفراد المجتمع، الدولة يمكن أن تكون ديمقراطية بدرجات مختلفة، لذلك يمكن لسلطتها أن تحظى بالقبول بدرجات متفاوتة. كما يمكن أن تكون محل تسخط من قبل المجتمع.

يضاف إلى تلك العناصر الثلاثة عنصر آخر وهو السيادة، بحيث لا يمكن تصور دولة وهي لا تتمتع بالسادة أي السلطة على أراضيها في الداخل، من خلال تمكنها من فرض النظام والقوانين، والتصدي للأخطار الأجنبية سواء بالطرق الدبلوماسية أو العسكرية، فالملوك الأوربيين خلال العصور الوسطى لم يكونوا يتمتعون بكامل السيادة على الأقاليم، بفعل وجود سادة إقطاعيين، ينازعون الملوك تلك السيادة على المستوى المحلي، ويقومون أحياناً حتى بتنظيم الجيوش وصك العملة باسمهم. والسيادة على النطاق الخارجي تكون باعتراف المجتمع الدولي بشخصية تلك الدولة، وبالتالي دخولها ضمن النظام الدولي للأمم المتحدة القائم على حسن الجوار واحترام السيادة الداخلية للدول.

أشكال الدولة:

الدولة الفيدرالية(état fédéral)

تختلف أنماط أنظمة الحكم للدول، وأساليب تسييرها الداخلي، تاريخياً وجدت أشكال لما يسمى بالدولة المركبة، حيث تضم الدولة عدة قوميات مختلفة، وهذا ما يمثل نموذج الإم براطوريات التقليدية، مثل الإمبراطورية الرومانية القديمة، الإمبراطورية العثمانية، الإمبراطورية النمساوية قبل الحرب العالمية الأولى. وقد يقع الاتحاد بفعل عمل شخصي للملك، أو للسر الملكية، مثل زواج سياسي بين مملكتين(قشتالة وأراغونة) مما يترتب عنه توحد العرشين الملكيين.

هناك دول فيدرالية مثل الولايات المتحدة، روسيا، ألمانيا بريطانيا، الأرجنتين البرازيل، الهند والصين اندونيسيا، سويسرا بلجيكا النمسا، استراليا وكندا. وفيها توجد ازدواجية للسلطة -بين السلطات الفيدرالية التي تمثلها السلطة المركزية الموجودة في عاصمة الدولة، وسلطات الحكومات والبرلمانات المحلية. وعموماً ما تكون الشؤون الخارجية والدفاع والدبلوماسية من شأن السلطات الفيدرالية، بينما تحتفظ الحكومة المحلية بصلاحيات واسعة في تسيير شؤونها الداخلية وفق إمكانية ميزانيتها. لذلك توجد دساتير محلية إلى جانب الدستور الموحد، كما أن الحكومات المحلية لها حق المبادرة القانونية، مما يسمح بتنوع القوانين واختيار الأفضل منها. بالنسبة للمدافعين عنه فإن النظام الفيدرالي يجمع في أن واحد بين الوحدة والاستقلالية الذاتية، ويحترم حرية الأفراد وخصوصيات المجتمعات ويقلل من صلاحيات السلطة المركزية التي يمكن أن تتحول إلى طغيان.

ويوجد شكل أوسع للاتحاد وهو الاتحاد الكنفيدرالي، والذي عموماً ما ينتج عن معاهدة دبلوماسية بين دولتين أو عدة دول، واليوم يمثل الاتحاد الأوربي نموذج للاتحاد الكونفيدرالي الحر، حيث يمكن لأية دولة الخروج منه(بريطانيا حالياً)، حيث تحتفظ كل دولة بشخصيتها الخاصة على مختلف الأصعدة مع تنسيق سياستها الخارجية والاقتصادية والمالية مع مجموع الدول الأخرى في إطار جماعي مشترك، حيث تكون الدول نظرياً لها نفس الوزن داخل الاتحاد. ومن أهم أجهزة الاتحاد الأوربي اللجنة الأوربية والبرلمان الأوربي. يقوم الاتحاد الكونفيدالي على مبدأ التضامن الجماعي، رغم اتفاق الدول الكونفيدرالية على سياستها العامة إلا أن كل منها تحتفظ بسيادتها التامة. أي لا تذوب في دولة اتحادية لتنتج لنا دولة جديدة، وهذا عكس الاتحاد الفيدرالي أين تكون السيادة العليا للدولة الفيد رالية ، والولايات المتحدة عند نشأتها مرت بمرحلة الاتحاد الكونفيدرالي(1776-1787) قبل أن تتحول إلى إتحاد فيدرالي بموجب الدستور، الذي وضع هياكل الدولة الفيدرالية، حيث المستعمرات 13 التي تحولت خلال حرب الاستقلال إلى دول فقدت استقلاليتها الكاملة لمصلحة سلطة الدولة الفيدرالية. في حالات الاتحاد الفيدرالي القرارات تتخذ بالغالبية، بينما تتخذ القرارات في الاتحاد الكونفيدرالي بقرار الإجماع، أي أن كل دولة تحتفظ بحق الفيتو.

الدولة الموحدة(état unitaire)

أما الدولة الموحدة التي يسميها البعض بالدولة البسيطة، فهي دولة تمارس السلطات المركزية من حكومة ووزارات وإدارات صلاحيات واسعة في تسير الأقاليم وفق سياسة عامة. من نماذج الدولة الموحدة والمركزية فرنسا وإيطاليا، برزت فكرة الدولة المركزية في فرنسا منذ عهد لويس 14 الذي قضى على ما تبقى من سلطة السادة الإقطاعيين في مختلف المناطق، وركز كل السلطات في يده أو يد ممثليه في مختلف المقاطعات، وتبلور مفهوم الدولة الموحدة أكثر خلال الثورة الفرنسية بعد سيطرة اليعاقبة على حكومة الإدارة، لذلك تسمى بالدولة اليعقوبية، والتي تقوم على مبدأ أن الجمهورية لا يمكن تجزئتها(la République est une et indivisible.) حيث تتميز الدولة بوحدتها القانونية، ووحدة تنظيماتها الإدارية والسياسية، وحدة برامجها التعليمية. وعموماً ما تعمل الدولة في هذه الحالة على تحقيق الاندماج الكامل لأفراد المجتمع فيها، مما يحقق التجانس في المجتمع، لذلك لا تقبل الدولة في ظل مثل هذا النظام بوجود أقليات عرقية غير متجانسة مع غالبية السكان، بحيث ينظر للأقلية بأنها جسم غريب في هيكل الدولة، بينما يرى أصحاب الأقلية أن مجتمع الأغلبية المهيمن على السلطة بفعل مبدأ حكم الأغلبية، أنه يقع تهميشهم ومحاولة محو خصوصيتهم.

تتبع الجزائر مثل مجمل الدول العربية(استثناء الإمارات العربية المتحدة) والإفريقية(استثناء نيجيريا وجنوب إفريقيا وإثيوبيا) نموذج أسلوب الدولة الموحدة والمركزية الموروثة عن الاستعمار.

المركزية واللامركزية(centralisation décentralisation)

الفرق بين الدولة والأمة

الدولة بمثابة شخصية معنوية، لها سلطتها الفعلية على الأفراد، والتي تمارسها من خلال مختلف أجهزتها، والمتمثلة في الجيوش بالنسبة للمخاطر الخارجية، والشرطة بالنسبة للأمن الداخلي. أمّا الأمة فهي مجموعة من القيم المعنوية التي تربط مجتمع أو مجتمعات معينة، بحيث تشعرهم بالتماسك والوحدة الطبيعية والرغبة في العيش المشترك. سجل التاريخ ولا يزال يسجل وجود حالات أين تفرق الأمة إلى دولتين أو أكثر، مثلما كان وضع ألألمانيتين قبل سقوط جدار برلين، واليوم يمثل الأكراد نموذج لأمة مشتتة بين دول مختلفة(تركيا، إيران، العراق، سوريا وأرمينيا). كما وجدت حالة عكسية أين دولة تضم عدة أمم وقوميات مثلما كان الحال بالنسبة للاتحاد السوفياتي سابقاً، ومعظم الإمبراطوريات الاستعمارية التقليدية.

الدولة الأمة(état nation)

بداية من القرن 19 بدأت تتبلور فكرة الدولة الأمة، أي جعل كل أفراد الأمة يعيشون في ظل دولة موحدة، حيث تكوين دولة تجمع مجموعة بشرية متجانسة أو على الأقل تتوفر على الرغبة في العيش المشترك، وفي ظل نظام معين. وقد كان مبدأ الدولة الأمة هو المحرك بالنسبة للشعوب خلال القرنين 19 و20. ذلك لأن رسم الحدود قبلها لم يكن يراعي الشعور القومي. ولقيام الدولة واستمراره ليس من الضرورة تجانس عناصرها بحيث توجد نماذج لدول تشكلت بشكل تعاقدي ومن قوميات مختلفة، غير أن شعوبها رضيت بالعيش المشترك في ظل دولة واحدة، ومن أمثلة ذلك: سويسرا، حيث تتعايش ثلاث لغات وهي الايطالية الألمانية والفرنسية، ومذهبين دينين مختلفين وهما البروتستانتي والكاثوليكي، ومع ذلك فإن كانتونات سويسرا متوافقة على دولة فيدرالية. كما أن دولة كندا تضم الناطقين بالفرنسية والانجليزية، ونفس الشيء ينطبق على بلجيكا حيث نجد المنطقة الجنوبية يتحدثون الفرنسية والمنطقة الشمالية الفلامندية. وبالتالي فإن الرغبة في العيش المشترك تكون أحياناً أقوى وأكثر تأثيراً من عامل تجانس مكونات الدولة العرقية واللغوية والدينية. وعموماً لأجل نجاح الاتحاد الفيدرالي والكونفدرالي، يجب أن لا يسود حكم فردي ديكتاتوري، لأن الشعوب التي تشعر بالضيم ستنتفض يوماً ما لتكسر عرى الاتحاد المفروض بالقوة والقهر.

الفرق بين الدولة والمجتمع

المجتمع أحد عناصر الدولة، ومع أن كلا من الدولة والمجتمع يتقاسمان نقاط مشتركة مثل كون المجتمع جزء من الدولة وأنه لوجود مجتمع معين لابد من أرض تجمع، إلا أن مفهوم الدولة أوسع وأدق من مفهوم المجتمع. الذي يخص الأفراد، بينما الدولة تخص المؤسسات والنظام العام الذي تقيمه تلك المؤسسات وتفرضة على أفراد مجتمع في مجال جغرافي محدد.

الفرق بين الدولة والحكومة

الحكومة تمثل أحد مؤسسات الدولة، وهي المؤسسة الرئيسية التي تقوم بتسيير شؤون الدولة، ومن سمات الدولة الديمومة والاستمرارية والديمومة في الزمن، وأنها تمثل الصالح العام، وأنها تعد ملك لكل الأفراد في المجتمع، بينما الحكومة ليس من سماتها الديمومة، فالحكومات تتعاقب على السلطة، وتعمل الحكومة لأجل مصلحة الطرف الحزبي أو السياسي الذي تنتمي إليه، لذلك فإن أهدافها محدودة، وعموماً ما ترتبط بالمصالح الانتخابية والحزبية.

الدولة الحديثة (العلمانية):

خلال الفترة الحديثة تبلورت معالم الدولة الحديثة وهي الدولة العلمانية، بحيث زالت بقايا مظاهر الدولة الثيوقراطية(الدينية)، التي تجعل من الدين مصدر للسلطة، سواء من خلال منح الشرعية للسلطة القائمة، من خلال مبدأ التفويض الإلهي، أو من خلال جعل للدين سلطة على المجتمع، حيث يمارس رجال الدين تأثيرهم في صياغة القوانين. هذا النمط من الدول يتعارض مع مبدأ المواطنة، الذي يقوم على احترام الحريات الفردية، ومعاملة المواطنين باختلاف معتقداتهم وممارساتهم الدينية بنفس الأسلوب وتطبيق عليهم نفس القوانين. لذلك ظهرت الدولة العلمانية التي لا تفرق بين مواطنيها على أساس انتماءاتهم الدينية أو أصولهم العرقية واللغوية.